

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
8111.4
بتغيير قدره
+16.05
0.20%



تشمّل 50 ألف برميل يوميا و210 آلاف طن من المشتقات الوسطى بمعدل 6 شحنات

مساعداً الكويت النفطية لمصر لمدة 3 أشهر وإسقاط المستحقات المتأخرة



وصول شحنتي نفط خام ومشتقات نفطية قريبا جدا إلى الجانب المصري

كشف مصدر نفطى رفيع المستوى لـ«الأنباء» أن مؤسسة البترول الكويتية انتهت من وضع خطة شاملة تحدد من خلالها آلية تزويد مصر بالمساعدات النفطية التي أقرتها الحكومة للجانب المصري والبالغت قيمتها مليار دولار حيث ستكون عمليات التزويد ضمن البنود التعاقدية النفطية بين الكويت ومصر مع إسقاط جزء كبير من الالتزامات المالية المتأخرة على الجانب المصري.

وقال المصدر ان عمليات التزويد بالنفط الخام والمشتقات النفطية لمصر ستكون على مدار ثلاثة أشهر هي يوليو وأغسطس وسبتمبر وسيكون معدل الكميات بواقع 50 ألف برميل نفط خام يوميا و210 آلاف طن من المشتقات الوسطى والتي تبلغ 6 شحنات من الديزل ووقود الطائرات.

وذكر المصدر أن الحكومة المصرية ممثلة في الهيئة العامة المصرية للبترول قد أرسلت مؤخرا جدولاً باحتياجاتها اليومية من الشحنتان إلى الكويت والتي أظهرت أن مصر تطلب كميات نفط ومشتقات نفطية أكبر من العقد الحالي المبرم بين البلدين، في حين أن الكويت لديها كميات مجدولة وعقود تجارية ولا يوجد لديها فائض في المنتجات فتم إبلاغ الهيئة بأن الكويت ستلتزم بالعقود المبرمة بين الجانبين وسوف يتم إسقاط أي التزامات مالية لعمليات التزويد.

الكويت سوف ترسل شحنة كبيرة من المساعدات إلى مصر قريبا جداً على أن تتبعها شحنة أخرى مع بداية الشهر المقبل



وأضاف المصدر قائلاً: « وضع الكويت يختلف عن بعض الدول الخليجية في مرونة التزويد بالنفط الخام والمشتقات النفطية لمصر بحيث ان إنتاج الكويت مرتب بعقود تجارية ولا يوجد فائض في الإنتاج أو المواد التكريرية، لذا فان المساعدات النفطية لمصر لن تخرج عن إطار العقود والشحنتان النفطية بين الجانبين»، وبحسب المصدر، فان الكويت سوف ترسل شحنة كبيرة من المساعدات إلى مصر قريبا جدا على أن تتبعها شحنة أخرى مع بداية الشهر المقبل. وذكر ان العقد المبرم مع الجانب المصري يحتوي على شقين، الأول من العقد ينضم تزويد 50 ألف برميل نفط خام يوميا أي ما يعادل 1.5 مليون برميل شهريا وسونيا، مضيفا أن الشق الثاني يتضمن تصدير مشتقات

من كل المعوقات التي واجهت مؤسسة البترول الكويتية وقطاع التسويق العالمي إلا أن المؤسسة قررت أن تدعم الجانب المصري وأن تتفقد إلى جواره في مثل هذه الأمور لاسيما أن «المؤسسة» تنتظر إلى مصر باعتبارها سوفا واعدة وجيدا وينبغي أن تستمر علاقتنا التجارية معه بعض النظر عن بعض التأخير في المبالغ المالية.

وأضاف أن هيئة البترول المصرية تفضل استيراد البترول خاما من الكويت باعتباره أرخص كثيرا، مقابل شراء نفس الكميات من المنتجات البترولية المكررة مثل السولار والبنزين والنافتا، وحول المبالغ المالية التي سيتم إسقاطها عن الجانب المصري وفقا للمساعدات، قال المصدر ان الجانب المصري عليه بعض المستحقات المتأخرة لأشهر بسيطة وسوف يتم إسقاطها قريبا.

الجدير بالذكر أن الكويت تعد من ضمن 3 دول خليجية قد تعهدت بتقديم مساعدات إلى مصر، حيث أعلنت السعودية عن تقديم حزمة مساعدات إلى مصر بقيمة خمسة مليارات دولار، تتضمن ملياري دولار منتجات نفطية وغازا، وملياري دولار وديعة، بالإضافة إلى مليار دولار نقدا، كما تعهدت الحكومة الإماراتية بتقديم منحة إلى مصر تقدر بمليار دولار وديعة في البنك المركزي دون فائدة قيمتها مليارا دولار.

● أحمد مغربي

المساهمات الخليجية تساهم في خروج مصر من الركود الاقتصادي

بأقل الخسائر، حيث قدرت بحوالي 12 مليار دولار منها 4 مليارات دولار من حكومة الكويت.

وأشار إلى أن الحكومة المصرية بقيادة رئيس الوزراء د.حازم الببلاوي لن تعتمد على تطبيق أي إجراءات تقشفية بل أنها ستعمل على برامج إصلاحية جادة لإحداث نهضة اقتصادية حقيقية ترفع مستوى المعيشة للأفراد. ومن جانبه قال وزير الاستثمار أسامة صالح إن حالة الاستقرار التي بدأت تشهدها البلاد والتي اكتملت بتفويض الفريق عبدالفتاح السيسي وزير الدفاع ستساهم في جذب الاستثمارات وتوافدها للبلاد خاصة من الدول الخليجية وفي مقدمتها الاستثمارات الكويتية وفي ظل الخريطة الاقتصادية التي يتم الانتهاء منها حاليا.

● القاهرة - ناهد اسماء

خلال ورشة عمل حول قرار «هيئة أسواق» بشأن إصدار قواعد حوكمة الشركات الجاسم: الإدارة الرشيدة تركز أساساً على الدقة والشفافية ومسؤوليات مجالس الإدارات في كل ما يتعلق بمصلحة المساهمين

«مدرجة وغير مدرجة» وأي شركة مرخصة من قبل «الهيئة». وتطرق البزيع خلال ورشة العمل إلى قواعد حوكمة الشركات وما تتضمنه من مبادئ مشيرة إلى أن القاعدة الأولى تنص على بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة وتنطوق مبادئها إلى ضرورة تعزيز الرقابة والشفافية. وأوضح أن القرار هجومي وقاعدة تستعرض المفاهيم والأطر العامة للحوكمة الرشيدة الواجب اتباعها من قبل الشركات لافتاً إلى أنه تتضمن هذه القواعد مجموعة من المبادئ ومنهجية التطبيق التي تتناول المتطلبات اللازمة لتحقيق أهداف حوكمة الشركات، وأشار إلى أن حوكمة الشركات تحرص على الالتزام بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني وتحقيق التوازن بين مصالح كل الأطراف ذوي العلاقة بالشركة.

ولفت إلى أن حوكمة الشركات تقوم كذلك على توثيق الرقابة والمساءلة والتنظيم الإداري السليم. ومضى قائلاً: تخضع لهذا القرار الشركات الاستثمارية

ومجلس الإدارة والتنفيذية وذلك لضمان تحقيق الشفافية بما يحفظ حقوق المساهمين إضافة لحماية توازن المصالح بين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى وتعزيز ثقة المستثمرين ومنهجية اتخاذ القرارات وفصل السلطة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة لتعزيز الرقابة والشفافية.

وأوضح أن القرار هجومي ويتعين أن يتكون مجلس الإدارة من أعضاء يتمتعون بالاستقلالية التامة تتيح لهم اتخاذ القرارات دون التعرض لضغوط أو موقوفات. وقال إن القرار استثنى العضو المستقل من احتساب مكافأة أعضاء مجلس الإدارة حسب قانون الشركات ولا يخضع إلى حد أقصى كما هو معمول به. وبين أن القرار ألزم الشركات بأن تقوم سنويا بتعيين مدقق حسابات داخلي لمراجعة أنظمة الرقابة الداخلية للشركة كذلك أن يكون هناك مراقب حسابات تراجع على تدقيق المدقق الداخلي وذلك كل فترة 3 سنوات.

● عاطف رمضان



نايف البزيع



خلف الجاسم

توفير قاعة المحاضرات وكذلك مكتب البزيع وشركاهم. وخلال ورشة العمل أفاد الشرك في مكتب البزيع وشركاهم نايف البزيع بأن قرار هيئة أسواق المال رقم 25 لسنة 2013 الصادر من قبل مجلس مفوضي «الهيئة» بشأن قواعد حوكمة الشركات الخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال صادر ومنفذ منذ تاريخ صدوره في 2013/6/27 مشيراً إلى أنه في 31 ديسمبر 2014 على الشركات الالتزام الكامل بما جاء في القرار وكذلك إعداد تقارير ربع سنوية لتسليمها لهيئة أسواق المال.

وذكر أن الغرض من إصدار قواعد حوكمة الشركات هو تنظيم العلاقة بين المساهمين

أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الأمان للاستثمار خلف الجاسم أن حوكمة الشركات أو «الإدارة الرشيدة أو السلمية» تركز أساساً على الدقة والشفافية ومسؤوليات مجلس الإدارات والإدارات التنفيذية في كل ما يتعلق بمصلحة المساهمين، مشيراً إلى أن هذه مسؤوليات كبيرة تقع على عاتق مجالس إدارات الشركات والإدارات التنفيذية للالتزام بهذه القواعد. جاء ذلك خلال ورشة عمل عن قرار رقم 25 لسنة 2013 لمجلس مفوضي هيئة أسواق المال بشأن إصدار قواعد حوكمة الشركات الخاضعة لرقابة «الهيئة» التي عقدها شركة الأمان للاستثمار الأسبوع الماضي وقد حضر فيها الشريك في مكتب البزيع وشركاهم لتدقيق الحسابات نايف البزيع.

وأضاف الجاسم في كلمة موجزة افتتح بها ورشة العمل أن مكتب البزيع وشركاهم أعد بحثاً مختصراً لشرح وتوضيح قواعد الحوكمة الصادرة من قبل «الهيئة». وأعرب الجاسم عن شكره لمجموعة الأمان التي ساهمت لعقد هذه الورشة من خلال

«السفن»: شركة تابعة نفوز بمشروع لـ «نفط الكويت»

بقيمة 18,7 مليون دينار

أعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن بأنه قد تمت ترسية المناقصة رقم (ار اف بي-201356) على شركة الخليج للإنشاءات والأعمال البحرية والمقاولات العامة (ش.م.ك. مقفلة) التابعة والمملوكة لشركتنا الخاصة بمشروع «إنشاء بيوت جديدة في جنوب الأحمدى» لصالح شركة نفط الكويت، وبقيمة 18,7 مليون دينار، علماً بأن مدة العقد 1530 يوماً من تاريخ مباشرة العمل.



عبدالستار الفطان

حكم شراء أسهم شركات خلطت في عملها بين الحلال والحرام

تتناول هذه الزاوية على مدار شهر رمضان الفضيل الإجابة عن بعض الاستفسارات التي تدور في أذهان المتداولين بالبورصة حول التعاملات من منظور شرعي... ويجب عن هذه التساؤلات المدير العام لشركة شوري للاستشارات الشرعية عبدالستار الفطان.

أقول، وآل الخلاف إلى وجود رأيين للفقهاء فيها، الأول يمنع التعامل بهذه الأسهم المخلطة مطلقاً مهما كانت نسبة حجم التعامل الحرام في نشاط الشركة. وأما الرأي الثاني فقد منع التعامل بهذه الأسهم من حيث الأصل، لكنه استثنى منها الحالات التي يكون فيها حجم التعامل الحرام محدوداً وقليلًا نسبة إلى المعاملات المباحة الكثيرة. وقد وضعوا ضابطاً شرعياً لجواز التعامل بالأسهم في هذه الحالات وهي:

- 1- ألا يبلغ إجمالي المبلغ المقترض بالربا 30% من القيمة السوقية لجموع أسهم الشركة.
- 2- ألا يبلغ إجمالي المبلغ المودع بالربا 30% من القيمة السوقية لجموع أسهم الشركة.
- 3- ألا يتجاوز مقدار الإيراد الناتج من عنصر محرم نسبة 5% من إجمالي إيرادات الشركة.

ويرجع في تحديد هذه النسب إلى آخر ميزانية أو مركز مالي مدقق، ويجب التخلص مما يخص السهم من الإيراد المحرم الذي خالط عوائد تلك الشركات.

● إعداد شريف حمدي

اتفقت كلمة الفقهاء المعاصرين على تقسيم الأسهم إلى ثلاثة أنواع من حيث حكم التعامل بها شراءً وبيعاً ووساطة. القسم الأول هو أسهم «الشركات المباحة» وهي التي تعمل بنشاط مشروع وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية يجوز التعامل بأسهمها باتفاق. والقسم الثاني هو أسهم «الشركات المحرمة» وهي التي تعمل بنشاط تحرمه الشريعة الإسلامية كالقروض الربوية والغرر والقمار، فهذه لا يجوز التعامل بأسهمها باتفاق. أما القسم الثالث فهو أسهم «الشركات المخلطة» وهي التي خلطت في عملها بين الحلال والحرام، كأن يكون نشاط الشركة الرئيسي مباحاً لا تحرمه الشريعة الإسلامية كشركات المقار والصناعة والاتصالات والتعليم ونحوها، ولكن هذه الشركات لا تتورع عن التعامل ببعض المعاملات المحرمة في نشاطها، كأن تقترض من البنوك الربوية أو تودع فوائضها المالية لدى بنوك ربوية وتتقاضى على ذلك الفوائد، فهذه اختلفت أقوال الفقهاء المعاصرين فيها على عدة

«التجاري»: «فيتش» تؤكد تصنيف البنك عند «A+» مع نظرة مستقبلية مستقرة

2,8٪ في نهاية عام 2012 (6,7٪ بنهاية عام 2011) وتحسن نسبية التغطية بالمخصصات لتكون بحدود 169٪ مقارنة بنسبة مقدارها 92٪ في نهاية عام 2011. بالإضافة إلى ذلك فإن معدل الشريحة الأولى لكفافية رأس المال لدى البنك التجاري بلغ 16,7٪ بينما بلغت نسب الشرائح الأساسية لرأس المال وفقاً لتقديرات فيتش 21,0٪ كما بنهاية عام 2012 وهي تعد نسباً مقبولة بالنسبة لفيتش. مع ذلك فإن رأس المال معرض للمخاطر من قبل كبار المقترضين ومن خلال تركيزات قطاعية ضمن محفظة قروض البنك، ناهيك عن المحفظة الكبيرة من الأوراق المالية المتاحة للبيع (معظمها أسهم وحصص في شركات إقليمية بالإضافة إلى حصة مؤثرة في بنك بوبيان). ويستفيد من التصنيف التجاري الكويتي من قاعدة وادع كبيرة ومستقرة (73٪ من التحويلات بخلاف حقوق المساهمين كما في عام 2012) بالإضافة إلى دعم تمويلي كبير من ودائع الجهات شبه الحكومية. كما أن مستويات السيولة لدى البنك تعد جيدة إذ تقدر فيتش نسبة القروض إلى الودائع بحدود 98,9٪ كما بنهاية عام 2012. كما أن الأصول السائلة لدى البنك تشتمل على النقد وسندات الخزينة والودائع من البنوك والأوراق المالية والتي تستحوذ على ما نسبته 40٪ من إجمالي قيمة الأصول بنهاية عام 2012. وقالت إن البنك التجاري الكويتي هو رابع أكبر البنوك الكويتية من حيث حجم الأصول الإجمالية ويقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات الموجهة للشركات والأفراد بالسوق المحلي الكويتي. وكما بنهاية الربع الأول من عام 2013 فإن المساهم الرئيسي في البنك هو شركة الشرق القابضة والتي تستحوذ على حصة نسبته 23٪، بينما الحصة المتبقية مملوكة من قبل الغير ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

وتذكرت أن معدلات التصنيف للبنك التجاري الكويتي هي على النحو التالي:

- تصنيف الجدارة الائتمانية طويل الأجل اي دي ار : مؤكد على مرتبة A+ بنظرة مستقبلية مستقرة.
- تصنيف الجدارة الائتمانية قصير الأجل اي دي ار : مؤكد على مرتبة آفأ.
- تصنيف القابلية للنمو فايبيليتي رينتينج على مرتبة BB.
- تصنيف مستوى الدعم مؤكد على مرتبة «A».
- تصنيف مستوى الدعم الكلي على مرتبة A+.

97,1 ألف دينار أرباح «دلفان» في النصف الأول

الشركة لتتحقق أرباحاً بلغت 97,1 ألف دينار ما يعادل 2,43 فلس للسهم مقارنة مع أرباح بلغت 96,5 ألف دينار ما يعادل 2,41 فلس للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن مجلس إدارة شركة دلفان المالية المحلية للشركة المحلية للشركة لفترة الـ 6 أشهر المنتهية في 30 يونيو 2013، حيث جاءت نتائج أعمال

500,9 ألف دينار أرباح «عقار»

500,9 ألف دينار ما يعادل 2,19 فلس للسهم مقارنة مع أرباح بلغت 596,5 ألف دينار ما يعادل 2,59 فلس للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

اعتمد مجلس إدارة شركة عقار للاستثمارات العقارية البيانات المالية المحلية للشركة للفترة المنتهية في 30 يونيو 2013، حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتتحقق أرباحاً بلغت